الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١١ فبراير ٢٠٠٠

الأمن المائى فى حوض النيل

د . عبد الملك عودة

خلال اجتماع اللجنة الوزارية للرى والموارد المائية تحدث الرئيس حسنى مبارك فقال فى كلمة جامعة مانعة «إن قطرة المياه أغلى من البترول لأنها ثروة مصر الحقيقية فى الماضى والحاضر والمستقبل».

وعرض وزير الموارد المائية والرى المحاور الرئيسية للسياسة المائية المصرية حتى عام ٢٠١٧ فى ثلاثة محاور هى: تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة والحفاظ على نوعية المياه وتنمية الموارد المائية بالتعاون مع دول حوض النيل.

● الحقائق التى تحدث عنها الوزير هى ما قاله وزراء الموارد المائية المصريون خلال الستينيات والسبعينيات وحتى اليوم، منذ أن عم الجفاف وانتشر القحط والتصحر وضربت المجاعة قواعد المجتمعات الإنسانية والموارد الطبيعية فى أغلب مناطق حوض النيل خاصة دول المنبع. ومن ثم ظهرت الآثار فى سنوات متتالية بتناقص الإيراد المائى الوارد إلى بحيرة ناصر بعد إنشاء السد العالى داخل حدود الدولة المصرية.

● السؤال المطروح أمس واليوم وغدا: هو ماذا بعد عام ٢٠١٧؟ لأن الفترة الزمنية الباقية تمثل برهة أو هنيهة فى عمر الدولة والمجتمع المصرى، وأيضا يصح هذا القول بالنسبة للدول الأخرى فى حوض النهر.

● إن الأرقام والإحصاءات التى يقول بها الخبراء فى علوم الهيدروليكا من المصريين وغيرهم تدل على أن دول حوض نهر النيل تعيش فى أعماق أزمتين متشابكتين مترابطتين، الأولى هى أزمة سوء إدارة الوفرة المائية فى وقت تتزايد فيه التطلعات والمطالبات المائية للرى وللطاقة الكهرومائية، وأما الثانية فهى غياب القدرة والإرادة السياسية للاتفاق بالتفاوض بين دول الحوض، فى وقت يتزايد فيه الحديث حول التنمية ورفع مستويات المعيشة وتناقص حصة الفرد من الماء العذب النقى. أن تأكيد هذا القول يظهر من المراجعة لعدد ومستويات الاجتماعات والمناقشات والأوراق والخطط المائية التى اجتهدت الدول العشر فى إعدادها أو المشاركة فيها بعد انشاء السد العالى، ومحاولة الهيئة الفنية الدائمة المشتركة (الثنائية) توسيع نشاطها ومسئولياتها إلى المستوى الجماعى الذى يضم جميع دول الحوض، ولما فشلت هذه المحاولة تحولت المسارات وقنوات الاتصال والتفاعل إلى مشروعات الهيدرومتيورولوجية ثم الإندوجو ثم قناة جونجلى ثم لكونديل ومؤتمرات وزراء الموارد المائية، مع نمو متصاعد على المستويات العالمية والاقليمية بموضوعات المياه والتعاون المائى.

● كان كل هذا الجهد والنشاط فى فترة الحرب الباردة وبين دول تسع مستقلة قامت فى الحوض بعد تصفية الاستعمار الأوروبى، ترتب على التحرر الوطنى والاستقلال انتهاء تصورات التخطيط الشامل الكلى للمشروعات المائية فى الهضبة الاستوائية والهضبة الإثيوبية، وهى فى مصر من مواريث فترة الاستعمار البريطانى وفترة الحكم الملكى بعد اعلان استقلال مصر عام ١٩٢٢، ثم تحولت السياسة المائية المصرية بنجاح إلى التخزين القرنى المستمر بإنشاء السد العالى بعد ثورة ١٩٥٢. وبعد انتهاء الحرب الباردة ومقدم اعوام التسعينيات من القرن الـ ٢٠ تمسكت كل دولة بمخططها المائى (ماستربلان)، الأمر الذى ادى قبل انتهاء القرن الماضى إلى أولوية التحول إلى مخططات مشروعات فروع النهر وروافده لاعتبارات عملية وللسهولة النسبية فى تحديد أولويات الاحتياجات وترتيب المطالبات، واستجابة لنتائج التغير فى موازين القوى بين الدول المشاطئة للنهر، فقبلت السياسة المصرية المبدأ وبدأت فى التفاوض الثلاثى حاليا مع السودان وإثيوبيا حول مشروعات وسدود النيل الأزرق، وكان فى هذا حكمة وحسن تصرف من جانب السياسة المصرية، اذ ان حكومة السودان فى سنوات الاختلاف الحاد مع الحكومة المصرية أقدمت منفردة على الاتفاق مع إثيوبيا فى الأعوام من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٣ وإعداد وثيقة للتعاون المائى فى حوض النيل الأزرق، ويقول بعض الخبراء الأجانب إن هذه الوثيقة (أو الإعلان) لو تم تنفيذها لعدت أسس اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وأن توقف التعاون بعد ذلك بين الدولتين.

●● والجديد الوافد على العرض السابق هو أسوان أولهما دور البنك الدولى وأفكاره المنشورة التى يعرفها خبراء المياه المصريون مثل غيرهم فى العالم المعاصر بالترويج لمجموعة من المفاهيم الجديدة مثل تسعير المياه وانشاء بنك للمياه وبورصة للمياه فى حوض النهر، أما ثانيهما فهو موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٩٩٧/٥/٢١ على اتفاقية قانون المجارى المائية الدولية لغير الأغراض الملاحية، والانقسام الذى ظهر واضحا فى التصويت الختامى على الاتفاقية بين دول حوض النيل، حيث وافقت دولتان هما السودان وكينيا ورفضت دولة بوروندى وتحفظت دول مصر ورواندا واثيوبيا وتنزانيا، وتغيبت عن جلسة التصويت الدول الأخرى فى حوض النهر، وفى الإطار الدولى اصبحت للاتفاقية مرجعية قانونية.

● هذه هى الساحة المعاصرة وخلفياتها التاريخية التى تنشط وتعمل فيها الدبلوماسية المصرية ووزارة الموارد المائية المصرية لتحقيق أهداف السياسة المصرية حول مياه النيل.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية